3005- أوضاع عقود العمل في الفقه الإسلامي والقانون الإماراتي دراسة فقهية مقارنة

SALEM ABDULLA SALEM ALQAYDI
Faculty of Syariah and Law
Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)
tts3@hotmail.com

ABSTRACT

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في بيان الجانب التأصيلي الفقهي لعقد العمل، وبيان أسسه الشرعية، ومقارنة مواد القانون مع الأحكام الفقهية، ببيان الالتزامات والحقوق المترتبة على العلاقة التعاقدية بين ربِّ العمل والعامل، وما يترتب في حال وُجد التقصير أو الإخلال بشروط التعاقد، إذاً تكمن أهمية البحث في تأمين حقوق العمال التي كفلتها الشريعة الإسلامية والقانون الإماراتي والمحافظة عليها، إضافة إلى المحافظة على حقوق صاحب العمل وضمان عدم تقصير العامل في ذلك. وينبثق عن هذا الهدف الأساسي عدة أهداف فرعية تتمثل فيما يلي تعريف عقد العمل في الفقه الإسلامي والقانون الإماراتي والمقارنة بينهما و شرح الالتزامات التي يُنشئها عقد العمل وجزاء عدم تنفيذها وشرح شروط التعاقد في القانون الإماراتي ومقارنتها مع الفقه الإسلامي وبيان وإثبات أن الشريعة الإسلامية بأحكامها المختلفة هي التي تقيم العدل وتحقق المصلحة، وأنها لم تترك حكم علاقة من العلاقات التي تنشأ في المجتمع إلا بيَّنتها.

الكلمات المفتاحية: عقد العمل، العامل، صاحب العمل.

1. التمهيد

يُعد عقد العمل من أهم العقود في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ولا غنى للناس عنه؛ فهو يلامس حاجاتهم العملية، ويندر أن تجد بينهم شخصاً ليس عاملاً أو رب عمل، وهو من أكثر العقود تداولاً، إذ به تحصل الفئة العاملة – وهم الأغلبية الساحقة في جميع البلاد-، والتي ليس لها من ملك سوى أعمالها الذهنية والمادية على أجر يمثل مورداً حيوياً يؤمن لها احتياجاتها الأساسية من مأكل وملبس ومأوى، وهو في الوقت ذاته بالنسبة لأرباب الأعمال الذين لا يجدون لوفرة مشاغلهم وقتاً لاستغلال أموالهم بأنفسهم، أو لا تتوافر لديهم القدرة على الاشتغال بأيديهم لإنجاز الأعمال إما لعجزهم وضعفهم البدني، أو لجهلهم بأصول المهنة والصناعة، فهؤلاء يجدون في تشغيل العمال لديهم من أفضل طرق الاستثمار وترقية الأعمال (أبو العز، 2018م).

ومعلوم أن العقود – ومنها عقد العمل- من أهم الوسائل القانونية التي تهدف إلى تنظيم معظم العلاقات بين الأشخاص، وهذه العقود في تكوينها وإبرامها وتنفيذها تخضع لضوابط والتزامات محددة يعينها القانون ترمي إلى ضبط وتوجيه سلوكيات وتصرفات أطراف العقد بصورة لا تؤدي إلى إجهاض العدالة العقدية (الشرايعة، 2014م).

وقد ازدادت أهمية عقود العمل في الآونة الأخيرة، بسبب اتساع وازدياد هجرة اليد العاملة من دولة لأخرى. وأصبحت منطقة الشرق الأوسط وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر وجهات العمل رواجاً في العالم، واعتمدت دول الخليج على العمال الأجانب لسد الفجوات في سوق العمل التي كانت موجودة بسبب نقص المهارات بين السكان المحليين.

وفي الأربعين سنة الماضية ازداد الاعتماد على العمالة الخارجية في دول الخليج لغرض بناء وتطوير البنى التحتية الحديثة في دول غنية بالنفط، ولذلك يهاجر الملايين من الرجال والنساء الآسيويين إلى دول مجلس التعاون الخليجي بحثاً عن فرص أفضل لعائلاتهم في بلدانهم الأصلية، ولكن كثيراً ما يكون الاعتماد على الحظ أكثر من الاعتماد على الضمانات القانونية لحماية حقوق العمال نظراً لقيود نظام الكفالة، والسيطرة الهائلة على حياة العمال التي يمنحها القانون للمواطنين، كما أن حقوق العمال تُنتهك كل يوم، وهو وضع يوصف على أفضل وجه بالعمل القسري في كثير من الحالات (حامد، 2016م).

وفي كثير من الحالات يظهر استغلال صاحب العمل حاجة العامل إلى العمل، فيفرض على العمال شروطاً قاسية يتقبلها العامل وهو صاغر، إذ يقدم عقد العمل مكتوباً مطبوعاً فيوقعه تحت تأثير حاجته للعمل، بينما العقد يعطي صاحب العمل كل الحقوق، ويرتب على العامل كل التبعات (عودة، 1985).

وعقد العمل ينفرد بأنه بمجموعة من الخصائص تميزه عن غيره من العقود الأخرى، حيث إنه يعالج أهم المشاكل التي تحدث بين العمال وأصحاب العمل، كذلك يتميز بالحداثة إذا ما تمت مقارنته بالعقود الأخرى (محمد عثمان خلف الله، 1994م).

وكون دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى دول الخليج المهمة والتي تعتمد كثيراً على العمالة الأجنبية، فقد جاءت هذه الأطروحة لمناقشة قانون العمل الإماراتي، الذي نظم العلاقة بين العامل ورب العمل من خلال تنظيم عقد العمل، إذ بَيَّن التزامات العامل وحقوقه، كما بين التزامات رب صاحب العمل وحقوقه. وقد صدر هذا القانون ورقمه (33) عام 2021م بشأن تنظيم علاقات العمل، كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2022م في شأن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم العمل (33).

ولقد أسهم فقهاء الإسلام في هذا المجال إسهاماً مشكوراً، وجاءت اجتهاداتهم حين درسوا " عقد الإجارة الواردة على عمل الإنسان" مثالاً يُحتذى، فلم تبق قضية تخص العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال (وقد يطلق الفقهاء عليه مصطلح " عقد إجارة النفس" أو " عقد إجارة الآدمي". وأطلق الفقه الإسلامي تعبير أجير على العامل، وتعبير المؤجر على صاحب العمل) إلا استنبط الفقهاء لها حكماً من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم (الشريف، 1977).

لقد تبين أن الشريعة الإسلامية وضعت العلاقة بين صاحب العمل والعامل في إطار من الروابط الإنسانية الرحيمة التي تعطي لكل ذي حق حقه، وتحفظ للعامل آدميته وحقه الحياة الكريمة. كما أن الفقه الإسلامي بحث في كافة الجوانب الناشئة عن العلاقات في العمل، حتى لم يترك الفقهاء أدق التفاصيل دون وضع مقاييس ومعايير لها، فأصبحت من الأسس الكبرى للشرع الإسلامي (السعيد، 1983م).

وبما أن عقد العمل يقابل عقد الأجير الخاص في الفقه الإسلامي، فقد رأينا أن ندرس عقد العمل في الفقه الإسلامي من حيث المشروعية والتكييف الفقهي، ثم نقارن ذلك مع قانون العمل الإماراتي لنرى مدى توافق القانون مع الأحكام الفقهية.

لكن الأحكام الفقهية جاءت متناثرة في أبواب عديدة في بعض الأحيان، ومجملة في أحيان أخرى، لذلك كان هذا الجهد منصباً على جمع هذه الأحكام وترتيبها، وعرضها ثم الاستدلال بها، مع ترجيح ما أراه راجحاً لقوة دليله أو لتحقيقه مصلحة الجماعة، ومعلوم أن الشريعة الإسلامية جاءت لتحقيق المصالح.

ومن المعلوم أن عقد العمل ينشئ علاقة شرعية بين العاقدين، فَرَبُّ العمل -بناء على العقد- يستوفي منفعة العامل مقابل أجر محدد، والعامل يستحق الأجرة مقابل عمله، فهي معاوضة بين الطرفين يحكمها عقد الإجارة في الفقه الإسلامي.

وقد وضعت دولة الإمارات قانون تنظيم عقد العمل ليكون ملزماً للأفراد والمؤسسات، وفي ذلك تحقيق لمصلحة عامة من خلال تحديد الحقوق والواجبات للعاقدين في عقد العمل، ومن خلال التقليل ما أمكن من النزاعات التي قد تحدث بسبب التقصير أو عدم تطبيق القانون.

2. مشكلة البحث

بما أن عقد العمل من أهم العقود وأكثرها أهمية، كونه يلامس شريحة كبيرة من المجتمع، والعمل - كما هو معلوم - أساس بناء المجتمعات وتحقيق الثروة، ودولة الإمارات تُعدُّ نموذجًا مهمًّا نظرًا لاعتمادها على العمالة الخارجية اعتمادًا كبيرًا، فاحتاج هذا العقد إلى بيان حقيقته وأحكامه في الفقه الإسلامي مقارنًا مع قانون العمل الإماراتي، وكل ذلك بهدف حفظ حقوق العمال وأصحاب العمل وعدم جواز الإخلال بها من الطرفين. إضافة إلى ذلك فإن التقدم الاقتصادي الكبير والتوسع في الإنتاج اقتضى إنشاء شركات كبيرة تستخدم عددًا كبيرًا من العمال، وهذا ما أوجب على الدول وضع قوانين وأنظمة خاصة تنظِّم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال.

3. أسئلة البحث

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما التكييف الفقهي والقانوني لعقد العمل؟
- هل هناك التزامات تترتب على عقد العمل؟
- ما الجزاءات المترتبة على الإخلال بعقد العمل؟
- هل ينطبق الفسخ التعسفي على عقد العمل؟

4. أهداف البحث

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

-تعريف عقد العمل في الفقه الإسلامي والقانون الإماراتي والمقارنة بينهما.

- شرح الالتزامات التي يُنشئها عقد العمل وجزاء عدم تنفيذها.
- شرح شروط التعاقد في القانون الإماراتي ومقارنتها مع الفقه الإسلامي.
- بيان وإثبات أن الشريعة الإسلامية بأحكامها المختلفة هي التي تقيم العدل وتحقق المصلحة، وأنها لم تترك حكم علاقة من العلاقات التي تنشأ في المجتمع إلا بيَّنتها.

5. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في النقاط الآتية:

- بيان الجانب التأصيلي الفقهي لعقد العمل، وبيان أسسه الشرعية، ومقارنة مواد القانون مع الأحكام الفقهية، ببيان الالتزامات والحقوق المترتبة على العلاقة التعاقدية بين ربِّ العمل والعامل، وما يترتب في حال وُجد التقصير أو الإخلال بشروط التعاقد، إذاً تكمن أهمية البحث في تأمين حقوق العمال التي كفلتها الشريعة الإسلامية والقانون الإماراتي والمحافظة عليها، إضافة إلى المحافظة على حقوق صاحب العمل وضمان عدم تقصير العامل في ذلك.
- معرفة هذه الأحكام التي تحتاجها شريحة كبيرة من المجتمع.
- لم أجد رسالة أو بحثًا تم فيه المقارنة بيَّن قانون العمل الإماراتي ومدى توافقه مع الشريعة الإسلامية.

6. منهج البحث

سيتم الاعتماد في كتابة البحث على المنهج الاستقرائي التأصيلي التحليلي المقارن، وذلك باستقراء أحكام عقد العمل في الفقه الإسلامي مع تأصيلها الشرعي؛ من خلال الرجوع إلى النصوص والقواعد الشرعية، كما سيتم تحليل النصوص الشرعية والقانونية وتفسيرها وتفكيكها، مع مقارنة الأحكام الفقهية بمواد قانون العمل الإماراتي.

الفصل الأوَّل: مقدِّمة
الفصل الثَّاني: حقيقة عقد العمل: تعريفه، ومشروعيته، وخصائصه، وتكييفه.
المبحث الأوَّل: تعريفه لغة واصطلاحًا.
المبحث الثَّاني: مشروعيته وخصائصه.
المبحث الثَّالث: الأساس الفقهي والقانوني لتكييف عقد العمل.

الفصل الثَّالث: أركان عقد العمل وشروطه، ومدى تدخل الدولة في تنظيمه.
المبحث الأوَّل: مقومات عقد العمل.
المبحث الثَّاني: الشروط المقترنة بعقد العمل.
المبحث الثَّالث: مدى تدخل الدولة في تنظيم عقد العمل.

الفصل الرَّابع: علاقة عقد العمل بغيره من العقود الأخرى.
المبحث الأوَّل: التشابه بين عقد العمل وعقد البيع وعقد الإجارة.
المبحث الثَّاني: التشابه بين عقد العمل وعقد الوكالة وعقد المقاولة.
المبحث الثَّالث: التشابه بين عقد العمل وعقد الشركة وعقد التأمين.

الفصل الخامس: التزامات عقد العمل وآثاره.
المبحث الأوَّل: التزامات العامل.
المبحث الثَّاني: التزامات صاحب العمل.
المبحث الثَّالث: الالتزامات العامة.

الفصل السَّادس: فسخ عقد العمل.
المبحث الأوَّل: الأسباب العادية لفسخ عقد العمل.
المبحث الثَّاني: الأسباب غير العادية لفسخ عقد العمل.
المبحث الثَّالث: الفسخ التعسفي ومدى انطباقه على عقد العمل.
المبحث الرَّابع: آثار فسخ عقد العمل.
المبحث الخامس: مكافأة نهاية الخدمة.
خاتمة وتتضمن: أهم النتائج والتوصيات.

7. حدود البحث

انحصرت حدود البحث في قانون العمل الإماراتي رقم (33) الصادر سنة 2021م مقارنة مع أحكام الفقه الإسلامي، ومن ثم فإن البحث لن يتطرق إلى القوانين الأخرى في الدول العربية، ولا إلى الاتفاقات الدولية المتعلقة بتنظيم عقود العمل.

8. الدراسات السابقة

كثيرة هي الدراسات التي تعرضت لموضوع العمل قديمًا وحديثًا، بعضها عام وبعضها فيه شيء من التعمق، لكني لم أجد رسالة علمية تتحدث عن أحكام عقد العمل في الفقه الإسلامي مقارنةً مع قانون العمل الإماراتي.

ومن هذه الدراسات:

1- دراسة شرف بن علي الشريف بعنوان: "الإجارة الواردة على عمل الإنسان"، وهي رسالة دكتوراه مقدَّمة من قسم الدراسات العليا الشرعية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، 1397ه.

اشتملت الدراسة على باب تمهيدي وثلاثة أبواب، أما الباب التمهيدي فتناول تعريف الإجارة، وأدلة مشروعيتها، وأقسامها، وتناول الباب الأول أركان عقد الإجارة وشروطه (العاقدان، والصيغة، وشروط المنفعة، وشروط الأجرة). أما الباب الثاني فتناول آثار عقد العمل، من التزامات العامل والتزامات صاحب العمل، وأيضًا حقوق العامل وحقوق صاحب العمل. وتناول الباب الثالث انتهاء عقد الإجارة وفسخ العقد من قبل العامل أو صاحب العمل.

تضمنت الرسالة الأحكام الفقهية لعقد الإجارة الواردة على عمل الإنسان، وكان الباحث يذكر ما نص عليه نظام العمل السعودي ويقارن بينه وبين الأحكام الفقهية مبيِّنًا مخالفات نظام العمل السعودي للفقه الإسلامي. ورسالتي ستدرس إضافة للأحكام الفقهية بعض الصور المعاصرة، مثل الفسخ التعسفي ومكافأة نهاية الحدمة وغيرها، كما أن هذه الرسالة سوف تقارن الأحكام الفقهية بقانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

2- دراسة أحمد ماهر البقري بعنوان: "العمل في الإسلام"، الصادرة عن مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1406ه، 1986م.

دراسة وجيزة عن العمل في الإسلام عمومًا، جاء المبحث الأول بعنوان: هل الإسلام دين العمل؟، والمبحث الثاني بعنوان: الإيمان والعمل، والمبحث الثالث: المسلمون بين التقدم والخلف، يحتوي الكتاب على أحكام عامة تبيِّن أهمية العمل في الإسلام ودوره في بناء المجتمع، لكنه يخلو من الأحكام الفقهية، كما يخلو أيضًا من ذكر أحكام القوانين الوضعية، أما هذه الرسالة فإنها سوف تقارن الأحكام الفقهية بقانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

3- دراسة كمال إرشاد مقابلة بعنوان: "العمل والأجور في الإسلام"، وهي رسالة ماجستير من جامعة اليرموك، 1991م.

تناول الباحث في المحور الأول مفهوم العمل، ومشروعيته، وضوابطه، ثم قارن بين العمل والكسب بين الإسلام والرأسمالية والاشتراكية. وتناول في المحور الثاني سياسة الأجور في الإسلام، فعرَّف الأجر وتطرق بإيجاز للكلام عن عقد العمل، كما بيَّن طبيعة العلاقة بين العامل وبين صاحب العمل. أما المحور الثالث فقد أكَّد على دور الدولة في الرقابة على سوق العمل والأجور.

صحيح أن هذه الرسالة تطرقت إلى لكلام عن عقد العمل، لكن بصورة تبعية ليست استقلالية، إذ الموضوع الأصلي هو العمل والأجور في الإسلام، أما رسالتي هذه فسيتم فيها تفصيل أحكام عقد العمل الفقهية مقارنة بقانون العمل الإماراتي.

4- هناك دراسات قانونية كثيرة تناولت عقد العمل من زوايا مختلفة، منها:

- محمود جمال الدين الزكي، " قانون العمل الكويتي". دار النشر وتاريخه غير مذكورين.
- جلال العدوي، "أصول نظام العمل السعودي"، معهد الإدارة العامة، السعودية، 1401ه، 1981م.
- جلال القريشي، " شرح قانون العمل العراقي"، دار النشر وتاريخه غير مذكورين.

8.1 الجديد في الرسالة

من خلال تتبع الدراسات السابقة وما تناولته من مواضيع متعلقة بعقد العمل يتبيَّن الجديد في هذه الرسالة وهو الآتي:

1. جمع كل ما يتعلق بعقد العمل من أحكام في أبواب الفقه الإسلامي خاصة في المذاهب الفقهية المشهورة (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) مع ذكر الأدلة.
2. مقارنة ما جاء في قانون العمل الإماراتي مع الفقه الإسلامي، وفي حال خالف القانون الأحكام الفقهية بيان وجه المخالفة وتصحيحها مع ذكر الأدلة على ذلك.
3. تأصيل بعض الصور المعاصرة والقضايا المتجددة ضمن إطار شرعي من الضوابط، وفي ظل نظريات فقهية تسهم في تحديد الإطار الشرعي لعقد العمل.
4. بيان التزامات العامل وصاحب العمل وحقوقهم بهدف تحقيق العدالة بين الطرفين.

9. الخلاصة

يتضمن الفصل الأول تمهيدًا للدراسة وخلفيتها وبيان مشكلتها، ويفسِّر أسئلة الدراسة والغرض منها، كما يركز على أهميتها ومنهجيتها وكذلك حدودها، ويقدم عرضًا لأهم الدراسات السابقة والجديد الذي ستضيفه.

المراجع

ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد. (2004). بداية المجتهد ونهاية المقتصد. القاهرة: دار الحديث.
ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي. (1992). رد المحتار على الدر المختار. بيروت: دار الفكر.
ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد. (1985). المغني شرح مختصر الخرقي. دار إحياء التراث العربي.
ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد. (1994). الكافي في فقه الإمام أحمد. بيروت: دار الكتب العلمية.
ابن منظور، محمد بن مكرم بن على. (1414ه). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
أبو العز، علي أبو العز. (2018). عقد العمل في الفقه الإسلامي والقانون (رسالة دكتوراة غير منشورة). الجامعة الأردنية.
أبو العز، علي محمد أبو العز. (2018). عقد العمل في الفقه الإسلامي والقانون. Kie Publications.
أبو العز، محمود صالح جابر وعلي محمد. (2011). التكييف الفقهي لعقد العمل. مجلة علوم الشريعة والقانون، *38*(2)، 481-494.
الإمارات العربية المتحدة. (2017). القانون الاتحادي رقم *10* / لسنة *2017* في شأن عمال الخدمة المساعدة. موقع مجلس الوزراء. https://uaecabinet.ae/ar/details/news/president-issues-law-on-support-service-workers
الإمارات العربية المتحدة. (2021). قانون العمل الإماراتي الجديد المرسوم بقانون اتحادي رقم *33* لسنة*2021* لمساعدتهما في كتابة هذا المقال. نشر المقال في الأصل في 28 نوفمبر 2021، تم آخر تحديث في 4 فبراير 2022.
أنيس، إبراهيم، ومنتصر، عبد الحليم، والصوالحي، عطية، وخلف الله، محمد. (2004). المعجم الوسيط. دار الفكر.
البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله. (1987). صحيح البخاري *(الجامع الصحيح المختصر)*. بيروت: دار ابن كثير.
البقري، أحمد ماهر. (1986). العمل في الإسلام. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر.
الجزيري، عبد الرحمن. (2003). الفقه على المذاهب الأربعة. بيروت: دار الكتب العلمية.
حامد، صديق. (2016). التزامات عقد العمل (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة شندي.
الحصيني، تقي الدين بن محمد الحسيني. (2001). كفاية الأخيار في حلّ غاية الاختصار. بيروت: المكتبة العصرية.
الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (1994). مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. بيروت: دار الكتب العلمية.
خلف الله، محمد عثمان خلف الله. (1994). شرح قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية. جامعة النيلين.
الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني. (1414ه). تاج العروس من جواهر القاموس. بيروت: دار الفكر.
الزكي، محمود جمال الدين الزكي. (1971). قانون العمل الكويتي. الكويت: د. ن.
الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن البارعي. (1313ه). تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ. القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية.
السعيد، صادق مهدي. (1983). مفهوم العمل وأحكامه العامة في الإسلام. بغداد: مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية.
الشرايعة، عبد الرحمن. (2014). الضوابط القانونية والشرعية للرضا بالعقود (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط.
الشريف، شرف بن علي. (1397ه). الإجارة الواردة على عمل الإنسان- دراسة مقارنة (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة الملك عبد العزيز.
الشريف، شرف بن علي. (1977). الإجارة الواردة على عمل الإنسان (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة الملك عبد العزيز.
العدوي، جلال. (1981). أصول نظام العمل السعودي. السعودية: معهد الإدارة العامة.
عودة، عبد القادر. (1985). التشريع الجنائي الإسلامي. بيروت: دار النشر العربي.
الغرناطي، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري. (1994). التاج والإكليل لمختصر خليل. بيروت: دار الكتب العلمية.
القريشي، جلال. (1972). شرح قانون العمل العراقي. بغداد: مطبعة الأزهر.
الكاساني، علاء الدين. (د. ت.). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. بيروت: دار الكتب العلمية.
مرعشلي، نديم ومرعشلي، أسامة. (1974). الصحاح في اللغة والعلوم، المجلد الثاني. بيروت: دار الحضارة العربية.
المرغيناني، علي بن أبي بكر. (د. ت.). الهداية شرح بداية المبتدي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. (د. ت.). صحيح مسلم *(المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

معجم المعاني الجامع. (2023). عقد عمل. https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%B9%D9%85%D9%84

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي. (1991). روضة الطالبين وعمدة المفتين. بيروت: المكتب الإسلامي.

الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي. (1994). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. القاهرة: مكتبة القدسي.

الوصيف، آية. (2023). عقود العمل ومدتها وبعض النصائح الهامة – القانون الإماراتي. محاماة نت. https://www.mohamah.net/law/عقود-العمل-ومدتها-وبعض-النصائح-الهامة/